

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الأحد والاثنين ١٩-٢٠ شعبان ١٤٢٥ هـ الموافق ٣-٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤ م

فندق الدبلومات - مملكة البحرين

البدائل الشرعية لتداول الديون

ورقة عمل الباحث

فضيلة الشيخ أسيد كيلاني

المنظمون: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

البدائل الشرعية لتداول الديون التداول السِّلعي

بحث مقدّم

للمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية

تنظيم

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

١٩-٢٠ شعبان ١٤٢٤هـ

٣-٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤م

أسيد محمد أديب كيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين .

وبعد :

فقد تسلّمت بيد الشُّكر دعوة كريمة من السيّد الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للكتابة في موضوع « البدائل الشرعية لتداول الديون » ، في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد بتنظيم هيئة المحاسبة .

وعلى قلة بضاعتي ، وقصر باعي ، قبلت الدّعوة ، لأقدم دراسة أضعها بين يدي فقهاء أجلة ، يصوبون خاطئها ، ويقومون معوجّها .

وقد صحّ القصد ، وانشرح الصّدر ، ، للكتابة في « التّداول السّلعي » ، ليكون صيغة يُستعان بها في شراء الدّين ، و تُتخذ وسيلة تُنقل بها ملكيته من ذمّة إلى أخرى ، يستخدمها الحريصون على تحكيم شرعة ربهم ، المنفكّون من ربة التّداول المحرّم .

هذا ، وقد تألّفت الدّراسة من ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : تصوير الموضوع ، وأهميته

المبحث الثاني : آراء الفقهاء في شراء غير المدين للدّين النّقدي المؤجّل

بسلعة معجّلة

المبحث الثالث : التّطبيق المعاصر للتّداول السّلعي للديون

والله تعالى هو الموفّق ، وبه المستعان ، وعليه التّكلان ، و لاحول ولاقوة إلا به .

المبحث الأول

تصوير الموضوع ، وأهميته

أولاً : تصوير الموضوع محل الدراسة :

يعدُّ تصوير الموضوع الذي تتناوله الدراسة حجر الزاوية للوصول إلى النتيجة المرجوة منها . والدراسة التي بين أيدينا تتناول التداول السلعي للدين ، باعتباره بديلاً شرعياً يفتح باباً قد يخاله البعض مُرتجاً ، لا سبيل إلى معالجته .

وتصوير الموضوع تصويراً سليماً يصلح منطلقاً لما بعده من مشتملات الدراسة ، يتطلب تناول عناصره التي تُسلم بمجموعها إلى التصوير المطلوب .

(١) حقيقة الدين المقصود :

للدين في مسائل الأموال معنيان لدى الفقهاء :

فهو عند الحنفية عبارة عما يثبت في الذمة من مال ، بعقد أو إتلاف أو اقتراض . وفي هذا يقول ابن الهمام : « الدين اسم لمال واجب في الذمة ، يكون بدلاً عن مال أتلّفه أو قرضٍ اقترضه أو مبيعٍ عقّد بيعه أو منفعة عقد عليها »^١ . ويقول ابن عابدين : « الدين ما وجب في الذمة بعقدٍ أو استهلاكٍ وما صار في ذمته ديناً باستقراضه »^٢ .

أمّا عند جمهور الفقهاء ، وهم المالكية والشافعية والحنابلة ، فالدين : « ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته »^٣ . فهو يشمل جميع الديون المالية ، سواء ثبتت في نظير عينٍ مالية أو في نظير منفعة أو ثبتت حقاً لله تعالى من غير مقابل

١ - فتح القدير ٣٣٢/٦ .

٢ - رد المحتار ١٦٩/٤ .

٣ - انظر : الشرح الصغير ٦٤٧-٦٤٨ ؛ شرح منح الجليل ٣٦٢/١ وما بعدها ؛ مغني المحتاج ٤١١/١ ؛ نهاية المحتاج ١٣٠/٣ ؛ المحرر ٢١٩/١ ؛ كشاف القناع ٣١٣/٣ .

كالزكاة^١ ، أو ثبتت بالاقتراض ، دون حصرٍ لأسباب ثبوت الدين — المشمول بالتعريف — في الأسباب الثلاثة التي ذكرها الحنفية .

وظاهرٌ أن الدين أعم من القرض^٢ ، حيث يعدُّ القرض واحداً من أسباب ثبوت الدين ، ويُعرَّف بأنه : « دَفْع مالٍ لمن يَنْتَفِع به وَيَرُدُّ بدله »^٣ . فيكون كلُّ قرضٍ ديناً ، أمَّا العكس فغير صحيح .

وحيث كانت الدِّراسة مَتَّجِهةً للدين الذي يخضع للتداول في سوق الأوراق المالية وما شابهها ، فإن إنزال حقيقة الدين المالي على الواقع المراد يجعلها قاصرة على ما ثبت في الذمة من مالٍ نقدي بعقد معاوضة أو اقتراض . فالدين بهذا المدلول هو المقصود في هذه الدراسة .

وهذا الدين ، هو دينٌ مستقرٌّ ، استقرَّ عليه ملك الدائن ، بقبض المدين للعوض إن كان الدين ناشئاً عن معاوضة ، ليخرج دين الأجرة قبل استيفاء المنفعة — وما شاكلة — لأن ملك المؤجر عليه ملكٌ غير مستقرٍّ^٤ . وهو دينٌ مؤجلٌ ، لا يجب أدائه قبل حلول الأجل المضروب له ، وإن أُدِّي قبله يصح ، ويسقط عن ذمَّة المدين^٥ .

(٢) حقيقة التداول المقصود :

التداول هو التعاقب في التصرف في شيء ، فيكون دُوْلَةٌ يتداوله المتداولون^٦ . فالتداول للدين إذن هو نقل ملكيته من يدٍ إلى أخرى ، بحيث تملكه هذه مرَّةً ، وتلك أخرى . يُقال تداولت الأيدي الشيء ، أي أخذته هذه مرَّةً وهذه مرَّةً^٧ .

١ - الولاية على المال والتعامل بالدين لعلي حسب الله ص ٨٣ .

٢ - رد المختار ١٦٩/٤ .

٣ - المنفعة في القرض لعبد الله العمراني ص ١٩ . وانظر : كشاف القناع ٣١٢/٣ ؛ معجم المصطلحات الاقتصادية للدكتور نزيه حمَّاد ص ٢٧٦ .

٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣٠-٥٣١ ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤١٥ .

٥ - التعريفات الفقهية للبركتي ص ٩٦ ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١٨ ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية ١١٩/٢١ .

٦ - تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٨٥/٢٨ .

٧ - مختار الصحاح للرازي ص ٢١٦ .

ونقل ملكية الدين إنما يكون من المدين للدائن ، أو منه إلى غير دائنه . وهذه الصورة الأخيرة هي التي تعيننا هنا دون سابقتها الخارجة عن نطاق ما نتناوله ، وهي المشمولة بالتداول المقصود ، وهو التداول الذي يقع في سوق الأوراق المالية في الغالب ، حيث يشتري الدين من السوق الأولية ، وتُتناقل ملكيته متداولة من قبل غير الدائن به في السوق الثانوية .

وهذا التداول إنما يُقصد به أن يكون بربح يعود للمتملك ، والربح هو الفارق بين ما يُبذل مقابل التملك ، ومبلغ الدين الذي سيقبض عند حلول أجله زائداً على ما بُذل .

وإذا توالى التداول ، فإن ربح التملك الأول يمكن أن يكون الفارق بين ما بذله للدائن الأول وما يأخذه من التملك الجديد زائداً على ما بذله أولاً . ويكون ربح هذا الأخير هو الزائد من مبلغ الدين على ما بذله لتملكه ، إلا أن يملكه لغيره . ويمكن أن تتكرر هذه العملية بتوالي تداول الدين إلى أن يُستحق في الأجل المضروب للوفاء به .

(٣) حقيقة التداول السلعي للدين :

البحث عن بدائل شرعية لتداول الديون يدل بوضوح على أن التداول التقليدي ، السائد ، هو تداول محرم شرعاً . وصورته تملك غير المدين للدين النقدي المؤجل بمقابل نقدي معجل أقل من مبلغ الدين ، وهو عين الربا . وقد نصّ قرار لجمع الفقه الإسلامي الدولي ، على : « أنه لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه ، لإفضائه إلى الربا ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرضٍ أو بيعٍ أجل »^١.

١- القرار رقم : ١٠١ (١١/٤) بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص . وانظر : قرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم ١ الدورة ١٦ بشأن موضوع بيع الدين . ووجه الإفضاء إلى الربا ، أن الدين إن بيع بنقد معجل من جنسه ، أقل من مقدار الدين أو أكثر ، كان ذلك جامعاً بين ربا الفضل والنساء ، وإن كان مساوياً لمقدار الدين كان ذلك من ربا النساء ، ويدخل في هذا النوع من الربا إن بيع بنقد معجل من غير جنسه . انظر : قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حماد ص ٢٠٨.

أما التداول السلعي ، فيتم فيه تملك الدين — أو شراؤه أو مبادلته — بسلعة ، معجلة ، يدفعها الممتلك للدائن ، أو لمالك الدين . ويكون ثمن السلعة الذي اشتراها الممتلك به أقل من مقدار الدين ، ليكون الفارق ربحاً له .

وهذا البديل ، الذي تناوله الدراسة ، ليس هو الوحيد ، وإنما هناك ثلاثة بدائل يحسن بنا أن نوجزها . وقد قُدمت تلك البدائل في سياق إيجاد بديل لما يُعرف بحسم الكمبيالات ، الذي سنعرض له في المبحث الثالث ، وهو عبارة عن تملك الدين النقدي المؤجل الذي تمثله الكمبيالة بمقابل نقدي معجل أقل من مقدار الدين^١ .

البديل الأول : يقول فيه الشيخ محمد تقي العثماني : « إن حسم الكمبيالة يحتاج إليه تاجر يبيع بضاعته بيعاً مؤجلاً ، فيريد أن يحصل على مبلغ الثمن (أو ما يقاربه) معجلاً قبل حلول الأجل ليتمكن له الوفاء بالتزاماته تجاه التجار الذين اشترى منهم البضاعة المصدرة ، أو الصناع الذين صنعوها له ، وأكثر ما يحتاج إليه التجار في تصدير بضاعتهم إلى خارج البلد عن طريق اعتماد مستندي ، فيذهبون بالكمبيالة إلى بنك ليحسمها ويؤدي إليهم مبلغ الكمبيالة ناقصاً منه نسبة الحسم .

والطريق المشروع للحصول على هذا الغرض بالوجه الذي لا غبار عليه من الناحية الشرعية أن يعقد التجار المشاركة مع البنك قبل تصديرهم للبضاعة ، وبما أن عندهم طلباً معيناً من خارج البلاد ، والسعر معلوم متفق عليه بين الفريقين والتكلفة معلومة ، فلا يصعب على البنك الدخول في المشاركة في هذه العملية بخصوصها ، لأن الربح المتوقع من العملية شبه المتيقن ، فيمكن للبنك أن يُعطي العميل المبلغ المطلوب على أساس المشاركة ، ويتقاضى نسبة من الربح الحاصل من العملية . فيحصل العميل على السيولة ، ويتمكن بها — من — الوفاء بالتزاماته التي يتحملها لإعداد البضاعة المصدرة ، ويحصل للبنك الربح بنسبة معلومة »^٢ .

١ - انظر ما سيأتي صفحة ٢١ من الدراسة .

٢ - بيع الدين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ص ٨٦-٨٧ .

وهذا البديل الفقهي ، المتقن ، هو بديل للكمبيالة التي يحتاج التاجر إلى حسمها للوفاء بما عليه من التزامات ، يلجأ إليه قبل الدخول في العملية التي ينشأ عنها الدين ، وتوجد بسببها الكمبيالة ، فيمُول شراءه للبضاعة ، ويبيعها بثمانٍ مؤجلٍ ، دون أن تبقى له حاجة إلى الحسم ، بعد أن دفع ما تكلفه في شراء البضاعة مما دفعه له البنك على سبيل المشاركة ، أو — بتعبير أدق — المضاربة المقيدة .

على أن ما تناوله هذه الدراسة ، هو البديل الذي يمكن به تداول الديون القائمة ، بعد أن وجدت بالمعاوضة أو الاقتراض ، والبديل المذكور خارج عن هذا النطاق^١ .

البديل الثاني : يعرضه الشيخ محمد تقي العثماني بقوله : « أن تكون هناك معاملتان مستقلتان بين البنك وحامل الكمبيالة . المعاملة الأولى : أن يوكل حامل الكمبيالة البنك بتحصيل مبلغه من مُصدر الكمبيالة — الدائن — عند نضجها ، ويعطيه أجراً معلوماً مقابل هذه الخدمة . والمعاملة الثانية : أن البنك يُقرض العميل مبلغ الكمبيالة ناقصاً منه أجرة الوكالة بدون فائدة .

مثاله : إن زيدا يحمل كمبيالة مبلغها مائة ألف روبية ، فيوكل زيدُ البنك بتحصيل هذا المبلغ من مُصدر الكمبيالة بأجرٍ ألف روبية . ثم يُقرض البنكُ زيدا بعقدٍ مستقلٍّ مبلغ تسعة وتسعين ألف روبية . وحينما يحصل البنك على مائة ألف من مُصدر الكمبيالة فإنه تقع المقاصة ، فيمسك منها تسعة وتسعين استرداداً لمبلغ قرضه ، ويمسك ألفاً كأجرة له على تحصيل المبلغ .

١- ويمكن تحقيق غرض هذا البديل بصيغة أخرى ، وهي توسط البنك بين التاجر وعملائه ، بشراء البنك للبضاعة بثمانٍ حالٍ يدفعه للتاجر ، ويبيعها إياها للعملاء بثمانٍ مؤجلٍ . ويمكن أن يتم ذلك من خلال تفاهم بين التاجر وعملائه ، حيث يوجههم إلى البنك ليكون تاجراً وسيطاً . انظر : فتوى ندوة البركة التاسعة للاقتصاد الإسلامي رقم (١٣/٩) بشأن عمليات المتاجرة الوسيطة بديلاً لعمليات خصم الكمبيالات . وقد جاء في آخر الفتوى ، بعد عرضها للصيغة : « ولا تصلح هذه الصيغة بديلاً لخصم الكمبيالات القائمة ، وإنما هي لتفادي إصدار الكمبيالة وخصمها ، وقد يحتاج ذلك لترتيب الأمر قبل نشوء الكمبيالة » . قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وإن هذا الطريق يشترط لجوازه — كما يقول الشيخ — أمور :

الأول : أن يكون كل واحد من العقدین منفصلاً عن الآخر ، فلا تُشترط الوكالة في القرض ، ولا القرض في الوكالة .

الثاني : أن لا تكون أجرة الوكالة مرتبطة بعمدة الكمبيالة ، بحيث تكون الأجرة زائدة إن كانت المدة طويلة ، وتكون أقل إن كانت قصيرة .

الثالث : أن لا يُزاد في أجرة الوكالة بسبب القرض الذي أقرضه البنك ، فإنه يكون حينئذ قرضاً جرّ منفعة^١ .

وظاهر أن تطبيق هذا البديل ، والبعد به عن شبهة الإقراض الربوي ، يحتاج حذراً شديداً ، والتزاماً صارماً بالضوابط الموضوعية له ، لينتفي الاشتراط الذي يربط الوكالة بالمأجورة بالقرض ، ولا يكون الأجر نفعاً يجره القرض للمقرض ، سواء أكان الاشتراط منصوباً أم معروفاً يجري به واقع التطبيق ويقتضيه العمل .

وقد عرضت ندوة البركة الرابعة عشرة هذا البديل ، وأوردته في فتاها رقم (٣/١٤) ، دون أن تذكر الشروط السابقة الموضوعية لتطبيقه ، وعقبت بالقول : « ويؤخذ على هذا البديل أنه لولا القرض المقدم من البنك إلى حامل الكمبيالة لما تمّ توكيل البنك بالتّحصيل بأجرة ، كما أنه يجتمع في هذه الصورة القرض والإجارة فينطبق عليه النهي عن سلفٍ وبيع^٢ » .

على أن هذا البديل لا يصلح بديلاً يمكن به تداول الدّين — أو الكمبيالة — في أثناء مدّة الأجل المضروب للوفاء به ، على النحو الذي أوضحناه للتداول المقصود . فالذّائن إذا وكلّ البنك بتّحصيل الدّين عند حلول أجله ، وأقرضه البنك مبلغ الدّين ،

١ - المرجع السابق ص ٨٧-٨٨ . وقد رأى البعض تخريج الحسم التقليدي نفسه على أنه عملية مركبة من شيئين : الأول قرض بضمان الأوراق التجارية المحسومة . والثاني توكيل بأجر من العميل للبنك لاستيفاء قيمة الدّين (الورقة التجارية) بحسم مقدماً من القرض المضمون الذي يسحبه العميل من البنك . فيكون الحسم مشروعاً ! . انظر في عرض هذا التّخريج ، ومناقشته ، وردّ القول بصلاحيته تخريجاً شرعياً للحسم التقليدي : المنفعة في القرض لعبد الله العمراني ص ٥٩٤-٥٩٧ .

٢ - قرارات وتوصيات ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي ص ٢٣٩ .

توقف الأمر عند هذا الحد ، ولم يعد بالإمكان تكرار هذه العملية ليتحقق المعنى المقصود للتداول ؛ حيث تظل الصلة قائمة لا تنفك بين الدائن ودينه . فهو بديل يمكن أن يستخدم في المرة الأولى ، ليحقق غرض الحسم الأول ، ولكن لا يمكن أن يستخدم بديلاً للتداول الذي نتناول بديله في هذه الدراسة ، والذي يمكن أن تتعاقب فيه العمليات الواحدة تلو الأخرى ، بعد ألا تبقى صلة بين الدين ودينه الذي أجرى التداول عليه .

البديل الثالث : وهو إجراء حوالة من مُصدر الكميالة إلى البنك مع زيادة أجل السداد ، ثم اتفاق البنك مع حامل الكميالة على تعجيل السداد على أساس تخفيض قيمتها ، وذلك حسب قاعدة : ضَع وتَعَجَّل .

وقد انتهت ندوة البركة الرابعة عشرة في فتواها السابقة ، بعد إيرادها لهذا البديل ، إلى القول : « ويؤخذ على هذا البديل أن زيادة أجل السداد لا يرضى بها الدائن إلا إذا كان هناك تواطؤ مع البنك على تعجيل سداد الدين بأقل من مقداره ، فيكون ذلك حيلة لحسم الكميالة القائم على الربا »^١ .

ومع التحيل الذي يؤخذ على هذا البديل ، فإنه يصعب في العمل تطبيقه بديلاً للتداول المتكرر ، حيث يتعين في كل مرة الرجوع إلى مُصدر الكميالة ليجري الحوالة بالكيفية المذكورة .

والحاصل ، أن موضوع دراستنا هو : تداول الدين النقدي المُستقرّ المؤجل ، الثابت بمعاوضة أو اقتراض ، عن طريق تملك غير المدين له بسلعة معجلة يقل ثمنها عن مقدار الدين ، وتوالي تملكه من مالكة من الراغبين في ذلك بالكيفية نفسها قبل حلول أجل الوفاء به ، ليقبضه المالك له عند حلول ذلك الأجل .

ثانياً : أهمية موضوع الدراسة :

إن البحث عن بديل مشروع لتداول الديون المحرّم ، يعود إلى أن المديونيات قد أصبحت في عصرنا الحاضر واقعاً ملموساً ، يفرض نفسه ولا سبيل لتجاهله ،

سواء على مستوى الأفراد ، أو المؤسسات بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية ، أو الحكومات^١.

وفي ظل هذا الواقع ، وتعاضم حجم الديون ، وجدت الحاجة إلى بيعها ، بإلحاح بواعث متعددة ، منها الحاجة إلى السيولة في الفرص الاستثمارية التي تؤول الأموال المستثمرة فيها إلى ديون ، حيث يحتاج المستثمر إلى تسهيل استثماراته ليعيد توظيف الأموال في استثمارات جديدة وبفرص ربما تكون أفضل . ووجود المقدرة على التسهيل يُعدّ عاملاً قوياً لجذب رؤوس الأموال ، باعتبار أن الاستثمار الذي لا يتوافر على القابلية للتسهيل لا يجذب أموال المستثمرين إلا بتكلفة عالية . ومنها أيضاً الرغبة في التوسع في النشاط التجاري ، فبعد أن يبيع التاجر بالأجل يبقى رأس ماله مجمّداً ، في صورة ديون لم تستحق ، ولا سبيل له للتوسع في نشاطه إلا ببيع تلك الديون^٢ .

ومن هنا انتشرت عمليات بيع الديون وفشت في العمل المالي المعاصر ، ولكن بصيغة محرّمة شرعاً . وزاد الأمر سوءاً ، استخدام الصيغة المحرّمة ذاتها في العمل المصرفي الإسلامي بماليزيا ، مع وصفها بالإسلامية ، استناداً إلى نصوص فقهية مبتورة ، وفهوم مغلوطة ، يبرأ منها الفقه ويزدريها أهله^٣ .

فتعيّن التصدي للأمر ، والبحث عن بديل شرعي ، يقدم صيغة مرنة ، مقبولة شرعاً ، وقابلة للتطبيق في الأسواق المالية المعاصرة ، تغني عن الصيغة المحرّمة وترفع بلاءها من جهة ، وتزيد من كفاءة الاستثمارات المالية الإسلامية التي تأخذ صورة التمويل بالبيع المؤجل من جهة أخرى ، حيث يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية تصريف الديون النقدية الناشئة عن هذا النوع من التمويل ، فتغدو تلك المؤسسات أكثر رغبة في التمويلات التنموية طويلة الأجل ، ما دامت تجد الوسيلة العملية لتصريف الديون المتولدة

١ - انظر في تفصيل ذلك مع بيان أسبابه : بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص للدكتور محمد القري ص ٢٢٢-٢٢٨ .

٢ - انظر في هذين الباعثين وغيرهما : المرجع السابق ص ٢٢٨-٢٣٢ .

٣ - انظر في مناقشة هذه السقطة : بيع الدين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ص ٨٠-٨٥ ؛ بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة للدكتور علي القره داغي ص ٢٥١-٢٥٧ ؛ بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص للدكتور محمد القري ص ٢٥٠-٢٥٢ .

عنها ، دون الوقوع في حرج بقاء أموالها مجمّدة في صورة ديون ، لا تستطيع منها فكاكاً ، إلى أن تحلّ آجالها مهما طالّت^١.

١ - ولأهمية موضوع بيع الدّين وبدائله ، فقد صدر به قراران مجمعيان ، هما : قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ١٠١ (١١/٤) بشأن بيع الدّين وسندات القرض وبدائلها الشرّعية في مجال القطاع العام والخاص ، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم ١ في الدّورة ١٦ بشأن موضوع بيع الدّين .

المبحث الثاني

آراء الفقهاء في شراء غير المدين للمدين

التقدي المؤجل بسلعة معجلة

اختلف الفقهاء في حكم شراء غير المدين للمدين التقدي المؤجل بسلعة حاضرة يعجلها المشتري ، على ثلاثة أقوال :

الأول : عدم جواز شراء غير المدين للمدين التقدي المؤجل بسلعة معجلة ، وهو للحنفية ، والشافعية في الأظهر ، والحنابلة في رواية ، والظاهرية .

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني : « لا ينبغي للرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه ، لأنه غرر ، فلا يُدرى أيجز أم لا يخرج »^١ .

وجاء في «فتح القدير» : « تملك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكّله ، أي ذلك الغير ، بقبضه ... لا يجوز ، لعدم القدرة على التسليم ، كما إذا اشترى بدين على غير المشتري ، بأن كان لزيد على عمرو مثلاً دين فاشترى زيد من آخر شيئاً بذلك الدين الذي له على عمرو ، فإنه لا يجوز »^٢ .

وجاء في «الإنصاف» للمرداوي : « لا يجوز بيع الدين المستقرّ لغير من هو في ذمّته ، وهو الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب ، وعنه : يصح وإن بيع بعرض وقبضه في المجلس ففيه روايتان : عدم الجواز ، قال الإمام أحمد رحمه الله : وهو غرر ، والجواز : نصّ عليها في رواية حرب وحنبل ومحمد بن الحكم »^٣ .

وقال ابن رجب : « بيع الصكّاء قبل قبضها ، وهي الديون الثابتة على الناس ، وتُسمّى صكاً لأنّها تُكتب في صكّاء ، وهي ما يُكتب فيه من الرّق ونحوه ، فيباع ما

١ - موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني ٣/٣٠١ .

٢ - (التكملة) ٥٧/٧ . وانظر : بدائع الصنائع ٥/١٤٨ ، ١٨٢ ؛ رد المختار ٤/١٤٦ ، ١٦٦ .

٣ - ١١٢/٥ .

في الصَّكِّ ، فإن كان الدَّين نقدًا وبيع بنقدٍ لم يجز بلا خلاف ، لأنه صَرَفَ بنسيئة ، وإن بيع بعرض وقبضه في المجلس ففيه روايتان ، إحداهما : لا يجوز ، قال أحمد في رواية ابن منصور في بيع الصَّكِّ : هو غرر ، ونقل أبو طالب عنه أنه كرهه وقال : الصَّكُّ لا يُدرى أ يخرج أو لا ... والثانية : الجواز ... »^١ .

وجاء في «روضة الطَّالِبِينَ» للتَّووي : « اعلم أن الاستبدال بيع لمن عليه دين . فأما بيعه — أي الدَّين — لغيره ، كمن له على إنسان مائة ، فاشترى من آخر عبداً بتلك المائة ، فلا يصحُّ على الأظهر ، لعدم القدرة على التسليم ... »^٢ .

وجاء في «مغني المحتاج» : « وبيع الدَّين بعينٍ لغير من عليه باطلٌ في الأظهر ، بأن اشترى عبدٌ زيد مثلاً بمائة له على عمرو ؛ لأنه لا يَقدر على تسليمه ، وهذا ما صحَّحه في المحرَّر والشرحين والمجموع هنا ، وجزم به الرَّافعي في باب الكتابة »^٣ .

وقال ابن حزم : « ولا يحلُّ بيع دينٍ يكون لإنسان على غيره ، لا بنقدٍ ولا بدَّين ، لا بعينٍ ولا بعرضٍ ... كل ذلك باطلٌ ... برهان ذلك أنه بيع مجهول وما لا يُدرى عينه ... سئل الشَّعبي عَمَّن اشترى صكاً فيه ثلاثة دنانير بثوب ، قال : لا يصلح . قال وكيع : وحدثنا سفيان ، عن عبد الله بن أبي السفر ، عن الشَّعبي قال : هو غرر »^٤ . وكما هو ظاهرٌ من التَّقُول ، فإنَّ عمدة هؤلاء الفقهاء فيما ذهبوا إليه انتفاء أحد شروط صحَّة البيع ، وهو قدرة البائع على تسليم المبيع للمشتري . فالدين المبيع هنا خارجٌ عن سلطان البائع ويده ، وليس له من السُّلطة شرعاً ما يمكنه من قبضه من المدين ، فيكون بائعاً لما لا يَقدر على تسليمه ، إذ ربما منعه المدين أو جحدَه ، وذلك غرر ، فلا يجوز^٥ .

١ - القواعد ص ٨٤ . وانظر : المحرَّر ٣٣٨/١ ؛ الفروع ١٨٥/٤ - ١٨٦ ؛ المبدع ١٩٩/٤ ؛ كشَّاف القناع ٣٠٧/٣ .

٢ - ٥١٤/٣ .

٣ - مغني المحتاج ٧١/٢ . وانظر : المجموع ٢٧٥/٩ ؛ فتح العزيز ٤٣٨/٨ - ٤٣٩ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣٨ .

٤ - المحلى ٢٨٧/٩ .

٥ - المجموع ٣٧٢/٩ ؛ قضايا فقهية معاصرة للدكتور نزيه حمَّاد ص ٢٠٦ .

الثاني : جواز شراء غير المدين للدَّين التَّقدي المؤجَّل بسلعة معجَّلة ، وهو وجه للشَّافعية ، ورواية للحنابلة اختارها وصحَّحها ابن تيمية وابن القيم .

قال الزَّرَكشي في «المنثور في القواعد» : « الدَّين هو مالٌ في الحقيقة أو هو حقُّ مطالبة يصير مالاً في المآل ؟ . فيه طريقتان حكاهما المتولي في كتاب الصُّلح ... — وبعد أن ذكر وجه الأول و وجه الثاني قال : — ويتفرَّع عليه فروع : منها هل يجوز بيع الدَّين من غير من عليه الدَّين ؟. إن قلنا إنه مالٌ جاز أو حقٌّ فلا ؛ لأن الحقوق لا تقبل التَّقل إلى الغير »^١ .

وجاء في «الاختيارات الفقهية» للبعلي : « ويجوز بيع الدَّين في الذِّمة من الغريم وغيره وهو رواية عن أحمد »^٢ .

وجاء في «مجموع فتاوى ابن تيمية» : « فمذهب مالك أنه يجوز بيعه — أي المُسلم فيه — من غير المستسلف ، كما يجوز عنده بيع سائر الديون من غير من هو عليه ، وهذا أيضاً إحدى الروايتين عن أحمد ... وهذا القول أصح ... »^٣ .

الثالث : جواز شراء غير المدين للدَّين التَّقدي المؤجَّل بسلعة معجَّلة ، بشروط تباعد بينه وبين الغرر والضَّرر ، وهي أن يكون المدين حاضراً في البلد ليعلم حاله من فقرٍ أو غنىٍّ لأن عوض الدَّين يختلف باختلاف حال المدين ، وأن يكون المدين مقرراً بالدَّين حسماً للمنازعات وإن كان الدَّين ثابتاً بالبيِّنة ، وأن يكون المدين ممن تأخذه الأحكام ليتمكن تخليص الدَّين منه إذا امتنع ، وألا يكون بين المشتري للدَّين والمدين به عداوة ، وألا يقصد المشتري بشراء الدَّين إعانات المدين والإضرار به . وهذا القول للمالكية .

قال الخرشي : « لا يجوز للشَّخص بيع ما له على الغير من دين ، سواء كان حياً أو ميتاً ، ولو علَّم المشتري تركته ، لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقدير دين آخر ، إلا أن يكون من هو عليه حاضراً بالبلد ، مقرراً ، والدَّين مما يباع قبل قبضه لا طعاماً من

١ - المنثور في القواعد ١٦٠/٢-١٦١ .

٢ - ص ١٣١ .

٣ - ٥٠٦/٢٩ . وانظر : إعلام الموقعين ٣/٤ ؛ تهذيب سنن أبي داود ٥/١١٤ .

بيع وبيع بغير جنسه ، وليس ذهباً بفضة ولا عكسه ، وألا يكون بين المشتري والمدين عداوة ، وألا يقصد المشتري إعانات المدين»^١.

وقال الدسوقي في بيع الدين المؤجل لغير المدين : « لا يجوز بيع الدين إلا إذا كان الثمن نقداً — معجلاً — وكان المدين حاضراً في البلد وإن لم يحضر مجلس البيع ، وأقر بالدين ، وكانت تأخذه الأحكام ، وبيع بغير جنسه ... وليس بين المشتري والمدين عداوة ، وأن يكون الدين مما يجوز أن يُباع قبل قبضه احترازاً من طعام المعاوضة . فإن وجدت تلك الشروط جاز بيعه ، وإن تخلف شرطٌ منها مُنع البيع . وإنما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقرٍ أو غنى ؛ إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين من فقرٍ أو غنى ، والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً»^٢.

وبالموازنة بين هذه الأقوال ، تبيّن أن القول بجواز شراء غير المدين للدين التقدي المؤجل بسلعة معجلة هو الأولى ، وحاجة التعامل اليوم داعية إليه ، وحجة المانع له المتمثلة في غرر عدم القدرة على تسليم الدين المشتري مرفوعة بالقيود التي وضعها المالكية .

فكلما هنا ينصبُّ على دينٍ مستقرٍّ ثابتٍ ، مقرّ به ، وللقضاء سلطان في تحصيله ، ولا عداوة بين مشتريه والمدين به ، والقصد من وراء شرائه هو الربح لا إعانات المدين ، فضلاً عن أن حال المدين من حيث الملاءة والمقدرة على الوفاء معلومة ، والعلم بها هو شأن تداول الديون في الوقت الحاضر ، بل إن بعض الديون — السندات — لها تصنيف ائتماني معلّن يمكن به قياس مقدرة المدين على الوفاء بها لمن يملكها عند استحقاقها .

وإذا كانت القدرة على تسليم أو تسلّم الدين قائمة ، فإن شراء الدين المؤجل بسلعة معجلة يقلُّ ثمن شرائها أو قيمتها عن مقدار الدين يناظر صورة بيع السلعة الحاضرة

١- الخرشى على مختصر سيدي خليل ٧٧/٥ .

٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩٦/٣ . وانظر : الشرح الصغير ، وحاشية الصاوي بهامشه ، ٩٨/٣ - ٩٩ ؛ الغرر وأثره في العقود للدكتور الصديق الضّير ص ٣٣٣-٣٣٤ ؛ دراسات في أصول المدانيات للدكتور نزيه حمّاد ص ١٦٠-١٦١ ؛ التصرف في الدين للدكتور حسين حامد حسّان ص ٣٩-٤٠ .

بثمن مؤجل يزيد على ثمن شرائها أو قيمتها . وإذا كانت هذه الصورة جائزة فتكون الأولى جائزة أيضاً ، والفارق بين الصورتين أن الدين في الثانية ينشأ عن المعاملة ويثبت في ذمة المشتري ، في حين أنه في الأولى دين قائم وثابت في ذمة طرف ثالث ، وهو فارق لا يؤثر في الحكم مع توافر القيد الذي ذكرناه .

وقد مال إلى هذا القول ، ورجّحه ، جملة من الفقهاء المعاصرين^١ ، وصدر به قرار للمجمع الفقهي الإسلامي ، في الدورة السادسة ، وهو القرار رقم (١) بشأن بيع الدين ، وسيأتي نقل نصّه^٢ .

وما يجدر ذكره ، أن الفقهاء الذين منعوا شراء الدين من غير المدين ، على ما مرّ ، إنما صرفوا المنع إلى الحالة التي يُضَاف فيها الشراء إلى الدين نفسه ، أما إذا باع الراغب في تملك الدين سلعةً للدائن بثمنٍ يثبت في ذمته ، ثم أحاله الدائن على مدينه بالدين الذي له عليه ، كان ذلك جائزاً عندهم .

قال الكاساني في «بدائع الصنائع» : « وأما بيع هذه الديون من غير من عليه والشراء بها من غير من عليه ، فيُنظر إن أضاف البيع والشراء إلى الدين لم يجوز ... ولو اشترى شيئاً بثمن دين ، ولم يضيف العقد إلى الدين حتى جاز ، ثم أحال البائع على غريمه بدينه الذي له عليه ، جازت الحوالة ، سواء كان الدين الذي أحيل به ديناً يجوز بيعه قبل القبض أو لا يجوز كالسَلَم ونحوه »^٣ .

وقال ابن حزم في «المحلى» : « لا يحل بيع دين يكون لإنسان على غيره ... و وجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال : أن يتناع في ذمته ممن شاء ما شاء مما يجوز بيعه ، ثم إذا تم البيع بالفرق أو التخير ، ثم يحيله بالثمن على الذي له عنده الدين ،

١- انظر الفرر وأثره في العقود للدكتور الصديق الضّير ص ٣٣٤-٣٣٥ ؛ قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حمّاد ص ٢٠٨ ؛ بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة للدكتور علي القره داغي ص ٢١٥ ؛ قابلية تداول أسهم الشركات والمؤسسات المصرفية للدكتور حسين حامد حسّان ص ٣١-٣٢ .

٢ - انظر صفحة ٢٢ من الدراسة .

٣ - ١٨٢/٥ .

فهذا حسن»^١.

والفارق بين الصورتين ، أن يبيع سلعة للدائن بثمن غير الدين يجعل الثمن ثابتاً في ذمة المشتري ، فتتعقد المعاوضة صحيحة ، فإذا عرض المشتري الحوالة ، كانت عندئذ وسيلة لاستيفاء دين الثمن الثابت في ذمة ، للبائع أن يقبلها ويرجع بها على المدين ، وله أن يرفضها ويتمسك بمطالبة المشتري ، وهو إن قبلها فإن حقه بالرجوع على المشتري لا يسقط — عند الحنفية — ، ويكون له ذلك إن توى الدين ، أي أصبح البائع عاجزاً عن الوصول إلى حقه بسبب جحود المحال عليه مع فقد البيّنة أو إفلاسه^٢.

أمّا في بيع السلعة بدين المشتري على الغير — أو وفق تعبيرنا : شراء الدين بالسلعة — فإن البائع يملك الدين بنفس العقد ، ويكون الدين ثمناً ثابتاً في غير ذمة المشتري ، وليس للبائع الرجوع على المشتري إن عجز عن استيفائه ، فيتحقق المحذور الذي أسّس عليه المنع^٣ ، وهو محذور غير مسلم كما بيّنّا.

على أن هذه الصورة الأخيرة لا تحقق ما تحقّقه صورة شراء الدين بالسلعة ، فهي تصلح وسيلة للابتداء يمكن أن يتوصّل بها إلى غرض التملك الأول للدين من الدائن ، ولكنها لا تصلح وسيلة للاستمرار في تداول الدين ، حيث يتعذّر على المحال التصرف في الدين قبل حلول أجل الوفاء به ، ويتعيّن عليه الانتظار ليقبضه استيفاءً لثمن السلعة التي باعها للدائن .

وقبل أن نختم هذا المبحث نذكر أن شراء الدين التّقدي المؤجّل بالسلعة المعجّلة يمكن أن يُجعل في صورة جعل الدين ثمناً للسلعة الحاضرة ، وهو ما صرّح به بعض الفقهاء منهم الإمام مالك وإبراهيم النخعي وشريح وزُفر من الحنفية .

قال الإمام مالك في «الموطأ» فيمن باع حنطة بذهبٍ إلى أجل ثم اشترى بالذهب تمرّاً من غير الذي باع له الحنطة : « فأمّا أن يشتري بالذهب التي باع بها

١- ٢٨٧/٩ .

٢- رد المختار ٢٩٢/٤-٢٩٣ ؛ طلبة الطلبة للنسفي ص ٢٨٩ .

٣- انظر لمزيد من التوضيح : بيع الدين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ٦٨-٦٩ .

الحنطة ، إلى أجلٍ ، تمرّاً من غير بائعه الذي باع منه الحنطة ، قبل أن يقبض الذهب ،
ويُحيل الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي باع منه الحنطة بالذهب التي له عليه ،
في ثمن التمر ، فلا بأس بذلك . وقد سألت غير واحدٍ من أهل العلم ، فلم يروا به
بأساً»^١ .

وجاء في «المبسوط» للسرّخسي : « ذكر عن إبراهيم وشريح رحمهما الله أنهما
كانا يجوّزان الشراء بالدين من غير من عليه الدين ، وقد بينا أن زُفر أخذ بقولهما في
ذلك»^٢ .

والظاهر أن زُفر يرى أن الشراء ينعقد بثمن يثبت للبائع في ذمّة المشتري ، فإن
تعذر عليه استيفاء الدين كان له أن يعود على المشتري بالثمن ، حيث يقول السرّخسي
في «المبسوط» : « وعلى قول زُفر : الشراء بالدين من غير من عليه الدين صحيحٌ ، كما
يصحُّ ممن عليه الدين ، لأن الشراء لا يتعلّق بالدين المضاف إليه ، ألا ترى أنه لو اشترى
بالدين المظنون شيئاً ، ثم تصادقا على أن لا دين ، كان الشراء صحيحاً بمثل ذلك الثمن
في ذمّته ، فكذلك هنا يصحُّ الشراء بمثل ذلك الدين في ذمّة المشتري»^٣ .

١- ٦٤٣/٢

٢- ٤٧/١٤

٣- ٢٢/١٤

المبحث الثالث

التطبيق المعاصر للتداول

السِّلعي للديون

بعد التعرف على آراء الفقهاء في شراء غير المدين للدين — النقدي المؤجل — بسلعة معجلة ، وما انتهينا إليه من جواز ذلك ، فإن هذه الصورة من الشراء تصلح وسيلة لتداول الديون ، في الأسواق المالية المعاصرة ، الأولية والثانوية ، وبها يمكن نقل ملكية الدين من يدٍ إلى أخرى ، في أثناء مدّة الأجل المضروب لاستحقاقه .

فإذا أرادت جهة شراء دين ، ولتكن مصرفاً إسلامياً ، فيمكن لهذا المصرف أن يشتري سلعة بالثمن المعروض به الدين للبيع ، والمُفترض أنه أقل من مقدار الدين ، ويشترى الدين بها ، معجلاً تسليمها لبائعه ، الذي يكون له التصرف بها بعد تملكها وقبضها بالوجه المشروع الذي يراه .

مثال عملي :

(١) المعطيات :

- دين مقداره ١٠٠٠٠٠٠ درهم ، يستحقُّ بعد سنة .
- الدين معروض للبيع بـ ٩٠٠٠٠ درهم ، من قبل (أ) .
- أي إن مشتريه سيربح بشرائه ١٠% (بحساب الربح السنوي) .
- (ب) مصرف إسلامي ، يرغب في شراء هذا الدين .

(ب) التنفيذ :

- يتفاهم (ب) مع (أ) على شراء الدين بسلعة ، تسلّم فوراً ، ثمنها المشتراة به ٩٠٠٠٠ درهم .

- يشتري (ب) السلعة بالثمن المذكور .

- يُبرم عقد شراء الدين بالسلعة ، في الوقت المحدد للتنفيذ ، فيتملك (ب) الدين ، ويتملك (أ) السلعة ، ويتسلمها .

- ويمكن أن ينص في عقد شراء الدين على ثمن شراء (ب) للسلعة ابتداءً ، كما هو الشأن في المراجعة ، وأظهر ما يكون ذلك إذا نص في العقد على جعل الدين ثمناً للسلعة .

- لـ (أ) بعد أن تملك السلعة وتسلمها أن يتصرف بها ، ومن ذلك بيعها بالثمن الذي يقع الاتفاق عليه مع الراغب في شرائها ، فإن وجد من يشتريها منه بـ ٩٠٠٠٠ درهم — على سبيل الافتراض — فإن غرضه من بيع الدين يكون قد تحقق ، لكن بصيغة مقبولة شرعاً .

- لـ (ب) أن يستمر متملكاً للدين ، منتظراً حلول أجل الوفاء به ، ليحصل على ما دفعه ثمناً لشراء السلعة التي اشترى بها الدين بجانب الربح الذي أراد الحصول عليه . وله قبل ذلك الأجل أن يبيع الدين لمشتري جديد ، بالصيغة نفسها ، ويمكن أن يتكرر ذلك مراراً .

وبهذه الكيفية يتحقق التداول للدين ، بصيغة جائزة شرعاً ، تغني عن التداول بالوسائل المحرمة .

والذي يجعل هذا النوع من التداول قابلاً للتطبيق ، توافر أكثر من خيار يمكن اللجوء إليه في تنفيذه ، ووضعه موضع العمل .

إذ يمكن تنفيذه باستخدام سلع محلية ، يتم شراؤها من السوق المحلية وشراء الدين بها ، فيعود النفع على هذه السوق بتقليب السلع المسوقة فيها . وهذا الخيار هو المفضل ، إن كانت العملية تتم بين أطراف محلية .

ويمكن أيضاً اللجوء إلى السلع الدولية ، المستخدمة في مربحات السلع الدولية لتوظيف أموال المصارف الإسلامية في الاستثمارات قصيرة الأجل . وهذا إن كانت العملية بين أطراف دولية ، حيث يتعذر استخدام السلع المحلية .

على أنه ينبغي الحذر ، والتحوط عند اللجوء إلى هذا النوع من السلع ، لما يكتنف التعامل فيها من تجاوز للضوابط الشرعية . فلا بد من التحقق من وجود السلعة أولاً ، وتملكها من مشتريها بعقد صحيح ثانياً ، وإفرازها ثالثاً ، وقبضها — ولو حكماً — رابعاً ، ، وإلا كان التعامل بها تعاملًا ورقياً صورياً ، غير مقبول شرعاً .

وللالتزام بكل ذلك ، يجب مراعاة ضوابط التعامل في هذه السلع التي وضعها المعيار الشرعي الذي سيصدر في هذا الخصوص عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معتمداً من مجلسها الشرعي .

ويمكن أخيراً استخدام الأسهم ، ومعاملتها معاملة السلع في شراء الدين بها^١ - حيث يمثل السهم حصة شائعة في أصول الشركة وموجوداتها^٢ - بشرط أن تكون أسهماً تتوافر لها الضوابط الشرعية المطلوبة لتداولها بالتقود ، وشرائها بالأجل ، و وفاء بهذا الشرط الأخير ينبغي ألا تتمحض مكوّناتها ديوناً ، تفادياً لبيع الدين بالدين أو الكالئ بالكالئ .

وفيما يلي نطبق التداول السلعي للديون على تداول الأوراق المالية المعاصرة ، التي تمثل ديوناً — أو قروضاً — نقدية مؤجلة ، و تداول ديون المؤسسات المالية الإسلامية .

(١) التداول السلعي للكمبيالات (Bills of Exchange) :

الكمبيالة عبارة عن صكّ بدينٍ محرّر وفقاً لشكل قانوني معيّن ، ويتضمّن أمراً من طرف يُسمّى السّاحِب ، إلى طرفٍ ثانٍ يُسمّى المسحوب عليه ، بأن يدفع مبلغاً نقدياً معيّناً لدى الاطلاع ، أو في تاريخٍ محدّد أو قابلٍ للتّحديد ، لأمر طرفٍ ثالثٍ يُسمّى المستفيد^٣ .

١- انظر في القول بذلك : بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية للدكتور محمد علي القرني ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

٢- انظر : قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (٧/١) بشأن الأسواق المالية .

٣- الأوراق التجارية للدكتور محمد حسني عباس ص ٦-٧ ؛ الحوالة للدكتور إبراهيم عبد الحميد ص ٢٣٥-٢٣٦ ؛ المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد عثمان شبير ص ٢٠١ ؛ المعايير الشرعية — هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص ٣٠٣ .

ويتم تداول الكمبيالات في سوق الأوراق المالية بما يُعرَف بالحسم ، وهو عملية مصرفية تتحصّل في قيام حامل الكمبيالات بنقل ملكيتها — أي ملكية الدّين التّقدي الثابت فيها — عن طريق التّظهير إلى مصرف قبل موعد استحقاقها ، مقابل حصول المظهر على قيمتها من المصرف في الحال محسوماً منها مبلغ معيّن ، يمثّل عمولة المصرف لقاء الاحتفاظ بالكمبيالة ، ومصاريف تحصيلها ، بالإضافة إلى فائدة المبلغ المدفوع إلى المظهر عن المدة الباقية للاستحقاق^١ .

ويمكن للمصرف الحاسم أن يكرّر الحسم لدى مصرف آخر ، وبذا يتم تداول الكمبيالة قبل موعد استحقاقها . فالكمبيالة تحسم في السّوق الأولى ، ولكن يمكن أن تكون لها سوق ثانوية تُتداول فيها قبل موعد استحقاقها^٢ .

والحسم بهذه الكيفية إقراضٌ بفائدة ربوية ، لا يجوز التعامل به واتخاذهِ وسيلة لتداول الكمبيالات . وقد جاء في قرار الجمع الفقهِ الإسلامي رقم ٦٤ (٧/٢) ، ما نصّه : « إن حسم (خصم) الأوراق التجارية غير جائز شرعاً ، لأنّه يؤوّل إلى ربا التّسيئة المحرّم » . وجاء في قرار الجمع الفقهِ الإسلامي رقم ١ الصّادر في الدّورة ١٦ بشأن موضوع بيع الدّين ، بصدد بيان بعض التّطبيقات المعاصرة للتصرف في الديون ، أنه : « لا يجوز حسم الأوراق التجارية (الشيكات ، السّنَدات الإذنية ، الكمبيالات) ؛ لما فيه من بيع الدّين لغير المدين على وجه يشتمل على الرّبا » .

وقد قرّر هذا الحكم المعيار الشرعي للأوراق التجارية^٣ ، والمعيار الشرعي للاعتمادات المستندية^٤ ، الصّادران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية .

١- قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حمّاد ص ٢١١ ؛ المنفعة في القرض لعبد الله العمراني

ص ٥٧٥ ؛ عمليات البنوك من الوجهة القانونية للدكتور علي جمال الدّين عوض ص ٥٨٤ - ٥٨٥ .

٢- بيع الدّين وسندات القرض وبدايلها الشرعية للدكتور محمد علي القرني ص ٢٣٤ .

٣- البند : ١/٥ - المعايير الشرعية ص ٢٩٤ .

٤- البنود : ٢/٧/٣ - ٥/٧/٣ - المعايير الشرعية ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

والبديل المشروع ، هو التداول السلعي^١ ، بشراء الكمبيالة بسلعة معجلة يقل ثمنها عن قيمة الكمبيالة بمقدار الربح الذي سيعود للمشتري . وإذا نُقل تداول الكمبيالة إلى السوق الثانوية ، فيمكن أن تُنقل ملكيتها من يدٍ إلى أخرى ، بالتداول السلعي ، إلى أن يحلَّ أجل استحقاقها ، فيقبض مالكيها وقتئذ قيمتها من المسحوب عليه .

وقد ذكر الفقهاء صكاً مقارباً للكمبيالة ، وهو «الجامكية» ، التي هي عبارة عن ورقة تصدر من بيت المال أو من ناظر الوقف لصالح رجل له حق مالي على بيت المال أو الوقف^٢ . وقد نصَّ المالكية على جواز بيعها — بشروطهم التي تقدّمت — ، وفي هذا يقول الخطّاب «(في مواهب الجليل)» : « بخلاف الجامكية ، فإن الملك محصّل فيها لمن حصل له شرط الواقف ، فلا جرم صحَّ أخذ العوض بها وعنّها »^٣ . فإذا اشترت بسلعة معجلة صحَّ ذلك ، وهو الشّأن في الكمبيالة^٤ .

وقد ذهب الجمع الفقهي الإسلامي إلى الأخذ بهذا البديل ، فقال في قراره الذي تقدّم رقمه : « يرى الجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية ، وبيع السندات ، هو بيعها بالعروض (السلع) شريطة تسلّم البائع إياها عند العقد ، ولو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية ؛ لأنه لا مانع شرعاً من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي » .

وأخذ به المعيار الشرعي للأوراق التجارية ، في صورة جعل الكمبيالة ثمناً للسلعة ، فنصَّ في البند ٣/٥ على أنه : « يجوز للمستفيد جعل الورقة التجارية المؤجلة ثمناً بسلعة معيّنة وليست موصوفة في الذمة بشرط قبض السلعة حقيقة أو حكماً »^٥ .

١- أو التسوية السلعية للكمبيالات ، كما عنونت به هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي قرارها رقم (٢٠٠٢/٦/٩م) .

٢- بيع الدّين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ص ٧٧ . وانظر : رد المحتار ٤١٧/٣ ، ١٤/٤ ؛ معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء للدكتور نزيه حمّاد ص ١٣٤ .

٣- ٢٢٤/٤ .

٤- و راجع ما قاله ابن رجب في «الصّكّات» صفحة ١١-١٢ الدّراسة .

٥- المعايير الشرعية - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص ٢٩٤ . وانظر في القول بهذا البديل : الغرر وأثره في العقود للدكتور الصديق الضّير ص ٣٣٦ ؛ بيع الدّين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد

غير أنه يجب أن يتوافر للكمبيالة التي يجوز تداولها بالسلعة أمران :

الأول : أن يكون الدين الثابت بها ديناً صحيحاً ، ناشئاً عن تصرفٍ صحيح شرعاً . فإن لم يكن الدين كذلك ، لم يجوز تملكه أو تداوله بالسلعة .

الثاني : ألا تكون الكمبيالة قد حُسمت بالطريقة التقليدية المحرمة ؛ لأن حسمها بهذه الطريقة يجعل المبلغ الثابت بها مبلغ قرضٍ يشتمل على زيادة ربوية ، فيمتنع التعامل به شرعاً .

(٢) التداول السِّلعي للسَّنَدات (Bonds) :

السَّنَد عبارة عن صكٍّ بقرضٍ على الجهة المصدرة له ، سواء كانت حكومة أو شركة ، يتضمَّن تعهداً منها بدفع قيمته الاسمية في أجل محدد^١ .

وللسَّنَدات أنواع تفصيلية متعدّدة ، نكتفي منها هنا بالسَّنَدات ذات الكوبون الصِّفري ، والسَّنَدات ذات الفائدة ، باعتبار أن جميع السَّنَدات يمكن إرجاعها باعتبار العائد عليها إلى هذين النوعين العامّين .

السَّنَدات ذات الكوبون الصِّفري (Zero Coupon Bonds) :

في هذا النوع من سندات القرض ، يصدر السَّنَد بقيمته الاسمية ، دون أن يكون مربوطاً بما معدَّل فائدة ، وهذه القيمة هي التي يلتزم مصدر السَّنَد بردها في أجل أو تاريخ الاستحقاق .

تقي العثماني ص ٨٧ ؛ بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية للدكتور محمد علي القرني ص ٢٥٧-٢٥٨ . وقد قالت به هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي .

هذا ، وقد أورد المعيار الشرعي للأوراق التجارية صيغةً أخرى تصلح بديلاً للحسم المحرَّم ، فنصَّ في البند ٤/٥ : « يجوز لحامل الورقة التجارية شراء سلعة إلى أجل (بقدر أجل الورقة التجارية) ، وبعد أن يثبت الدين في ذمته يُحيل حامل الورقة دائنه على المدين له بتلك الورقة ، ويكون ذلك من باب الحوالة » . المعايير الشرعية ص ٢٩٤ . وقد قلنا من قبل إن هذا يصلح بديلاً للشراء أو الحسم الأول للكمبيالة ، ولكنه لا يصلح بديلاً للتداول الذي يسمح بنقل ملكيتها مرة بعد أخرى . راجع ما تقدَّم صفحة ١٦ من الدِّراسة .

١- The New Encyclopaedia Britannica Vol. ٢ P. ٣٥٤ under: "bond"

معجم المصطلحات الاقتصادية الإسلامية لعلی الجمعة ص ٣٢٦ .

وتُباع هذه السندات من قَبْل مصدرِها بحسب من قيمتها الاسمية ، أي بأقلِّ منها ، ويكون مبلغ الحسم بمثابة الفائدة التي يحصل عليها مشتري السند عند الاستحقاق . ويمكن بعد ذلك تداول السند في السُّوق الثانوية ، فإن بيع بأكثر من ثمن شرائه ، كانت الزيادة هي الفائدة التي يتعجَّل البائع الحصول عليها ، ويكون الفرق بين ثمن الشراء الجديد والقيمة الاسمية للسند ممثلاً مقدار الفائدة التي يحصل عليها المشتري الجديد إن انتظر حاملاً للسند إلى تاريخ الاستحقاق^١ .

و واضحٌ أنَّ شراء هذه السندات من مصدرِها ، بالحسم المذكور ، هو إقراض من المشتري — واقتراضٌ من البائع المصدر — بفائدة ربوية . والتداول اللاحق لها بالتحو الذي قلناه هو تداولٌ لقروضٍ ربوية ، ينطوي على ربا الفضل والنَّساء ، فيكون محرماً . وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٠ (٦/١١) بشأن السندات : « تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصِّفري باعتبارها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية ، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها حسماً لهذه السندات » .

وبالبدل المشروع لشراء وتداول تلك السندات هو الشراء والتداول السلعي ، بشراء السند من مصدره بسلعة معجلة يقل الثمن الذي اشترى به عن القيمة الاسمية للسند بمقدار الربح الذي سيحصل عليه المشتري في تاريخ الاستحقاق . ويمكن لهذا المشتري بعد ذلك أن يبيع السند في السُّوق الثانوية بسلعة معجلة ، يكون ثمنها أكثر أو أقل أو مساوياً لثمن السلعة التي اشترى بها السند من مصدره . وبذلك يمكن تداول هذا النوع من السندات بصيغة مقبولة شرعاً .

وهذا البديل قال به في خصوص السندات المجمع الفقهي الإسلامي ، في قراره الذي نقلناه آنفاً^٢ ، وأقرته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي بقرارها رقم (٩/٦/٢٠٠٢م)^٣ .

١- انظر : أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال للدكتور منير إبراهيم هندي ص ٣٧ .

٢- راجع صفحة ٢٢ من الدراسة .

٣- وانظر في القول به : الغرر وأثره في العقود للدكتور الصديق الضَّير ص ٣٣٦ ؛ بيع الدين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ص ٧٥ .

على أنه يُشترط للسند (ذي الكوبون الصّفري) ليجوز تداوله بسلعة شرطان ،
نصت عليهما هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي في قرارها المشار
إليه ، وهما :

الأول : أن يكون ما أُصدر السند لتمويله مقبولاً شرعاً ، فلا يكفي — كما
تقول الهيئة — « أن يكون الحلّ مشروعاً ، وإنما يجب أن يكون المحلّ مشروعاً أيضاً » .

الثاني : أن يكون الشراء بالسلعة من مصدر السند مباشرة ، أي من السوق
الأولى ، فإن اشترى السند من المصدر بأقل من قيمته الاسمية أصبح قرضاً ربوياً ، ولم يجز
عندئذٍ شراؤه بسلعة أو جعله ثمناً لها .

السندات ذات الفائدة :

في هذا النوع من سندات القرض ، يصدر السند بقيمته الاسمية ، التي تُدفع عند
شرائه ، ويلتزم مصدره بردّ هذه القيمة في تاريخ الاستحقاق ، مع دفع فائدة ثابتة
أو متغيرة أو متزايدة ، بحسب طبيعة السند .

وشراء هذه السندات ، التي تمثل قروضاً بفائدة ربوية ، أو تداولها ، لا يجوز
شرعاً . وقد صدر بذلك قرار الجمع الفقهي الإسلامي رقم (١) في الدورة السابعة ،
حول سوق الأوراق المالية والبضائع (البورصة) ، الذي جاء فيه : « أن العقود العاجلة
والآجلة على سندات القروض بفائدة ربوية ، بمختلف أنواعها ، غير جائزة شرعاً ؛ لأنها
معاملات تجري بالرّبا المحرّم » . وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٠
(٦/١١) ، بشأن السندات ، ما نصّه : « إن السندات التي تمثّل التزاماً بدفع مبلغها مع
فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروطٍ محرّم شرعاً من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول ؛
لأنها قروض ربوية ... » .

وعلى هذا فإن شراء تلك السندات بسلعة معجّلة ، أو تداولها بها ، لا يجوز
أيضاً ؛ لأنه يكون شراءً أو تداولاً لقروضٍ ربوية ، شُرطت فيها الفائدة .

إلا أن هذه السندات يمكن أن تُفصل فيها الفائدة عن السند من خلال ما يعرف
بعملية الـ (Stripping) ، وينتج عن هذه العملية : السند بقيمته الاسمية ويُعرّف بـ

(Principal Only-PO) أي الأصل فقط ، والفائدة (أي الكوبون) وتُعرف بـ (Interest Only-IO) أي الفائدة فقط ، ويستقل كل واحدٍ منهما عن الآخر ، ويتم شراؤه وتداوله باعتباره سنداً مستقلاً .

وتعدُّ هذه العملية وسيلة من وسائل تكوين السندات ذات الكوبون الصّفري ، حيث يكون لحامل الأصل أن يتسلّم القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق دون الفائدة¹ .

فإذا تمّ هذا الفصل ، وأصبحت القيمة الاسمية للسند ، التي هي المبلغ الأصلي له ، قرضاً غير مربوط بمعدّل الفائدة ، أي سنداً من نوع السندات ذات الكوبون الصّفري ، أمكن عندئذ اللّجوء إلى التّداول السّلي ، بالكيفية والشروط التي مرّت للتداول السّلي للسندات ذات الكوبون الصّفري .

وقد ذهبت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي ، في قرارها المشار إليه فيما سبق ، إلى جواز شراء السند بسلفة يقلّ ثمنها عن قيمته الاسمية ، بعد فصل الفائدة الربوية عنه ، وقبل أي تداول له (بالطريقة التّقليدية) .

(٣) التّداول السّلي لديون المؤسسات المالية الإسلامية :

تتّجه المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاستثمار في مجالات مختلفة ، منها مجال البيوع مؤجّلة الثمن ، فتولّد من ذلك ديونٌ نقديةٌ ، تنتظر تلك المؤسسات استيفاءها لآجالٍ تطول أو تقصر ، وفق المواعيد المحدّدة في العقود المنشئة لها .

ومرور الوقت تزداد مبالغ هذه الديون وتتعاظم ، دون أن تستطيع المؤسسات الدّائنة تصريف ديونها بالطريقة التّقليدية لحرماتها ، الأمر الذي يحدُّ من حريتها في الاستثمار ، ويحدُّ من مقدرتها على القبول بتمويلات طويلة الأجل .

وبالبدل المشروع لتصريف مثل هذه الديون هو التّداول السّلي ، حيث يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية بيع ديونها التّقدية المستقرّة المؤجّلة ، الثابتة في ذمم عملائها

1- Securities Operations – A Guide to Trade and Position Management by Michael Simmons p. 107.

المدينين بها ، بسلعة معجّلة يقلُّ ثمنها عن مقدار الدين المبيع . وللمؤسسة بعد ذلك أن تبيع تلك السلعة لمن يحتاج إليها من عملائها ، بثمان حال أو مؤجل ، ولمشتري الدين في المقابل أن يطرحه للتداول السلعي ، في السوق الثانوية .

ويمكن أن يطوّر التطبيق ليأخذ صورة توريق أو تصكيك تلك الديون ، بتوزيعها على محافظ بحسب مُدد آجالها ومواعيد استحقاقها ، وتجزئة موجودات المحافظ من الديون إلى وحدات متساوية القيمة ، وإصدار صكوك بها ، يمثل كلُّ صكٍّ وحدةً شائعةً من تلك الوحدات ، وطرحها للتداول بسلع معجّلة .

وفي ذلك يقول الدكتور نزيه حمّاد : « إذا كان الدين الثابت في الذمة مؤجّل السداد نقوداً ، فقد اتفقت كلمة الفقهاء على عدم جواز توريقه ، وامتناع تداوله في سوق ثانوية وبناء على ذلك فلا يجوز توريق دين المراجعة (المصرفية) المؤجل ، وتداوله من قبل المصارف الإسلامية أو الأفراد في سوق ثانوية أو عن طريق البيع المباشر بنقد معجل أقل منه ، كما يجري في عمليات توريق الديون المختلفة وتداولها في سوق الأوراق المالية ، حيث إن ذلك من الرّبا باتفاق أهل العلم .

غير أن عدم جواز توريق المديونية القائمة باعتباره لوناً من حسم الأوراق التجارية لا يعني إغلاق باب المشروعية بالكلية أمام فكرة توريق الدين التقدي ، وذلك لأننا لو طورنا مفهوم التّوريق التقليدي السائد ، ووضعنا بعض القيود الشرعية على ممارسته لأمكن الخروج بصورة مقبولة شرعاً للتّوريق .

وبيان ذلك : أننا لو صكّنا الدين التقدي المؤجل على أساس قصر مبادلتها على عروض التجارة (أي السلع العينية) الحاضرة ، بأن يُجعل ثمناً لها ، لكان ذلك جائزاً شرعاً .

... وبذلك لا تتجمّد تلك الديون التقدية المؤجلة في الفترة ما بين ثبوتهَا في الذمة وحلول أجلها ، بل تتحوّل إلى ما يشبه النقود السائلة يجعلها ثمناً لسلع عينية حاضرة »^١.

١- قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد ص ٢١٧، ٢١٩-٢٢١.

بقي أن توريق أو تصكيك الديون بهذه الكيفية يجب أن يُحتَاط له بالوسائل اللازمة للاطمئنان إلى أن التّداول فيه سيقصر على التّداول السّلي ، ويمكن أن يُعهد بمراقبة ذلك إلى أمين الصّكوك (Trustee) الذي يتولى الاحتفاظ بالوثائق والضّمانات المتعلّقة بها ، وهو يباشر الرقابة المطلوبة منه بمتابعة من هيئة الفتوى والرقابة الشرّعية ، وجهاز الرقابة الداخلية ، للمؤسسة المصدرة للصّكوك .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين



المصادر والمراجع

أولاً : العربية :

- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لعللي بن محمد بن عباس البعلبي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار للدكتور منير إبراهيم هندي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، بدون تاريخ .
- الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم ، تحقيق وتقديم : محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، ١٩٨٦م (تصوير عن الطبعة الأولى) .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق وتعليق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي (بيروت) ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ، راجعه وقدم له وعلّق عليه : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة) ، بدون تاريخ .
- الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلّد أحمد بن حنبل لعللي ابن سليمان المرداوي ، صحّحه وحقّقه : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية (القاهرة) ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م .
- الأوراق التجارية للدكتور محمد حسني عباس ، دار النهضة العربية (القاهرة) ، ١٩٧١م .
- بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة للدكتور علي محيي الدين القره داغي ، دار البشائر الإسلامية (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر بن مسعود الكاساني ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، بدون تاريخ .
- بيع الدين والأوراق المالية وبدائلها الشرعية للشيخ محمد تقي العثماني ، بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الحادية عشرة ، العدد الحادي عشر ، الجزء الأول ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .

- بيع الدّين وسندات القرض وبدائلها الشّرعية في مجال القطاع العام والخاص للدكتور محمد علي القرني بن عيد ، بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدّورة الحادية عشرة ، العدد الحادي عشر ، الجزء الأوّل ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- التصرّف في الدّين للدكتور حسين حامد حسّان ، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب بالبنك الإسلامي للتّمية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، محرّم ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- التّعريفات الفقهية للشيخ محمد عميم الإحسان المجددي البركتي ، الصّدف بيلشر (كراتشي) ، بدون تاريخ .
- تفسير التّحرير والتّنوير للشيخ محمد الطّاهر ابن عاشور ، دار سحنون للنّشر والتّوزيع (تونس) ، بدون تاريخ .
- تهديب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لمحمد بن أبي بكر المعروف بان قيّم الجوزيّة ، بذيل مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة (بيروت) ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- حاشية الدسوقي على الشّرح الكبير لمحمد عرفة الدسوقي ، دار الفكر (بيروت) ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- الحوالة للدكتور إبراهيم عبد الحميد ، طبعة تمهيدية لنماذج من موضوعات الموسوعة الفقهية - النّموذج (٣) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، بدون تاريخ .
- الخرشي على مختصر سيدي خليل لمحمد بن عبد الله الخرشي ، دار صادر (بيروت) ، بدون تاريخ .
- دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي للدكتور نزيه حمّاد ، دار الفاروق (طائف) ، الطّبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لمحمد أمين الشّهير بابن عابدين ، دار إحياء التراث العربي ، بدون تاريخ .
- روضة الطّالبيين وعمدة المفتين لمحيي الدّين بن شرف التّووي ، بإشراف : زهير الشّاويش ، المكتب الإسلامي ، الطّبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- الشَّرح الصَّغِير على أَقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك لأحمد بن محمد الدردير ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢هـ .

- شرح منَح الجليل على مختصر العلامة خليل لمحمد عيش ، مكتبة النَّجاح (طرابلس - ليبيا) ، بدون تاريخ .

- طلبة الطَّلَب في الاصطلاحات الفقهية لعمر بن محمد النَّسفي ، ضبط وتعليق وتخرُّج : خالد عبد الرحمن العك ، دار النَّفائس (بيروت) ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

- عمليات البنوك من الوجهة القانونية للدكتور علي جمال الدِّين عوض ، دار النَّهضة العربية (القاهرة) ، ١٩٨١م .

- العُرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي للدكتور الصَّدِّيق محمد الأمين الضَّرير ، سلسلة صالح كامل للرَّسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي ، الطَّبعة الثانية ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

- فتح العزيز شرح الوجيز لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي ، بذيل المجموع للنَّووي .

- فتح القدير شرح الهداية لمحمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ، مع تكملة : نتائج الأفكار في كشف الرُّموز والأسرار لقاضي زاده ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، بدون تاريخ .

- الفروع لمحمد بن مفلح المقدسي ، راجعه : عبد السَّتار أحمد فرَّاج ، عالم الكتب (بيروت) ، الطَّبعة الرَّابعة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- قابلية تداول أسهم الشركات والمؤسسات المصرفية للدكتور حسن حامد حَسَّان ، بحث مقدَّم لندوة الصَّناعة المالية الإسلامية ، المنعقدة بتنظيم المعهد الإسلامي للبحوث والتَّدريب بالبنك الإسلامي للتنمية ومركز التَّنمية الإدارية بكلية التَّجارة بجامعة الإسكندرية ، ١٥-١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ (الإسكندرية) .

- قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ١٤٠٣-١٤٢٢هـ / ١٩٨١-٢٠٠١م ، جمع وتنسيق : الدكتور عبد السَّتار أبو غَدَّة والدكتور عز الدِّين خوجة ، مجموعة دله البركة — الأمانة العامة للهيئة الشَّرعية .

- قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حَمَّاد ، دار القلم (دمشق) والدار الشَّامية (بيروت) ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

- القواعد في الفقه الإسلامي لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، دار المعرفة (بيروت) ، بدون تاريخ .

- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، عالم الكتب (بيروت) ، بدون تاريخ .

- المبدع في شرح المقنع لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، المكتب الإسلامي ، بدون تاريخ .

- المبسوط لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، دار المعرفة (بيروت) ، الطبعة الثالثة (بالأوفست) ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

- المجموع شرح المذهب لمحيي الدين بن شرف التَّووي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النَّجدي (وساعده ابنه محمد) ، الطبعة الأولى (تصوير) ، ١٣٩٨هـ .

- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمجد الدين أبي البركات ، دار الكتاب العربي (بيروت) ، بدون تاريخ .

- المحلى شرح المجلى لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي ، عني بترتيبه : محمود خاطر ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ .

- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد عثمان شبير ، دار النفائس (الأردن) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

- المعايير الشرعية ، ٥-١٤٢٤هـ / ٤-٢٠٠٣م ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) .

- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء للدكتور نزيه حمّاد ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي (السعودية) ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

- معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية لعلي بن محمد الجمعة ، مكتبة العبيكان (الرياض) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لمحمد الشربيني الخطيب ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (مصر) ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- المنفعة في القرض — دراسة تأصيلية تطبيقية لعبد الله بن محمد العمراني ، دار ابن الجوزي (السعودية) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ، (إصدارات المجموعة الشرعية - شركة الرَّاجحي المصرفية للاستثمار) .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطّاب ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- الموسوعة الفقهية — وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن الشَّيباني ، مع التعليق الممجّد على موطأ محمد شرح عبد الحي اللكنوي ، تعليق وتحقيق : الدكتور تقي الدّين الثّدوي ، دار السّنة والسّيرة (بومبائي) ودار القلم (دمشق) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشّافعي لمحمد بن أبي العباس ابن شهاب الدّين الرّملي ، المكتبة الإسلامية ، بدون تاريخ .
- الولاية على المال والتّعامل بالدّين في الشريعة الإسلامية للشيخ علي حسب الله ، مطبعة الجبلاوي ، بدون تاريخ .

ثانياً : الأجنبيّة :

- The New Encyclopaedia Britannica, 15th Edition.
- Securities Operations – A Guide to Trade and Position Management by Michael Simmons, John Wiley & Sons, Ltd (England), 2002 .
